الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/54/453
8 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ٢٥ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم إعلان مونكتون وخطة عمل مونكتون، الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة الثامن للفرانكفونية الذي عقد في مونكتون، كندا، من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (انظر المرفقين).

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) روبرت ر. فاولر
السفير
والممثل الدائم

051199 051199 99-29362

9929362

المرفق الأول

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

إعلان مونكتون

(٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)

١ - نحن، رؤساء دول وحكومات البلدان المستخدمة للفرنسية كلغة مشتركة، المجتمعون في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، في مونكتون، نيو برونزويك، كندا، قررنا أن نخصص مؤتمر القمة الثامن للفرانكفونية لموضوع

الشباب

تسليما بأن مستقبل الفرانكفونية يقوم على التزام الشباب وتأييدهم لها.

٢ - لقد استمعنا إلى الشباب في بلداننا. وشجعنا جهود التشاور المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وجهود الأمين العام. وإنا عازمون على الاستجابة للتطلعات التي أعرب عنها شباب الفرانكفونية خلال الأعمال التحضيرية لهذه القمة، من خلال إشراكهم بصورة أوثق في الأنشطة التي نضطلع بها. وسنكفل التدريب الملائم لشبابنا، وبخاصة في المجالين المهني والتقني، وسنضمن لهم إمكانية الحصول على العمل، وإطلاق العنان لقدراتهم الإبداعية، والعيش في حرية وأمان، والازدهار في أوساطهم الثقافية، مع الانفتاح على الثقافات الأخرى.

٣ - ونؤكد من جديد أن السلام، والديمقراطية والتنمية المستدامة ليست أهدافا مترابطة فحسب، بل إنها قيم مشتركة بيننا جميعا. فلا يمكن للفرانكفونية أن تتجاهل الأزمات، والنزاعات، والاحتلال العسكري، والهجرة القسرية وانتهاك حقوق الإنسان والديمقراطية، هذه العوامل التي تعرقل التنمية وتضعف جهود التعاون الرامية إلى تحسين رفاه السكان في بلداننا.

٤ - وسنسعى، في إطار عملية التكامل العالمي الجارية الآن، إلى ضمان احترام التنوع الثقافي، الذي يشكل عاملا لا يمكن إنكاره في إثراء تراثنا العالمي.

٥ - وغداة الذكرى الثلاثين لإنشاء الوكالة الحكومية الدولية للفرانكفونية، نؤكد من جديد بأن الفرانكفونية منتدى ثقافي لغوي يقوم فيه التعاون المتعدد الأطراف على تضامن أعضائه الفعال. وإننا

نعتزم نهج خطة متعددة الأبعاد لمواصلة تنفيذ الإصلاحات التي بدأها مؤتمرا القمة في كوتونو وهانوي وبالتالي تأكيد دور الفرانكفونية كعنصر رئيسي في عالم الغد.

* * *

الفرانكفونية وتحديات المساواة، والأمن والديمقراطية على الصعيد السياسي

٦ - العولمة: تؤثر العولمة في كل جانب من جوانب حياة الشعوب. وغالبا ما يكون تأثيرها في الشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية مدعاة للقلق، لا سيما بالنسبة لأفقر البلدان وأقلها نموا، وهذا ما يبرر إيلاء اهتمام خاص للدور التنظيمي الحكومي. وجماعتنا الفرانكفونية التي تعمل بصورة وثيقة مع جميع الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية، لا سيما مع الأمم المتحدة، عازمة على المساعدة في التعامل مع هذه العملية وضمان استفادة الجميع من العولمة، بصورة عادلة.

٧ - الأمن الدولي وسلامة المدنيين: سنواصل جهودنا في مجالات منع النزاعات، وحفظ السلام وبناء السلام، بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي، والقرارات والاتفاقات. وندين بوجه الخصوص، تجنيد الأطفال وإشراكهم في النزاعات المسلحة. ونلتزم باستخدام جميع الوسائل من أجل مساعدة الشباب على الاندماج من جديد في المجتمع المدني في حالات ما بعد النزاع.

٨ - العملية الديمقراطية وحقوق الإنسان: نؤكد من جديد عزمنا على تعزيز سيادة القانون والعملية الديمقراطية، بالإضافة إلى القيم والأخلاق التي تشكل أساس هذه السيادة والديمقراطية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، وحقوق السكان وحقوق الأقليات، والمساواة بين الرجل والمرأة. وندين المعاملة اللاإنسانية والمهينة بجميع ضروبها، وسنسعى بوجه خاص إلى مكافحة استغلال الأطفال.

وإدراكا لمسؤولياتنا في العالم الفرانكفوني، نؤكد من جديد ولاية الأمين العام بشأن هذه القضايا. وسنعزز الإمكانيات المخصصة للقيام بمهامه وسنحدد طرائق لمشاوراتنا السياسية.

* * *

الفرانكفونية، ثقافة الانفتاح والتعددية

٩ - اللغة والثقافة: يشكل تعدد اللغات وتنوع الثقافات واقعا يجب تعزيزه. وعلى هذا الأساس يجب أن نواصل دعم ترويج اللغة الفرنسية التي تجمعنا ونشرها، بالإضافة إلى ثقافات ولغات الشركاء التي تميز مجتمعاتنا وتثريها. وسنولي اهتماما خاصا بهذه الجوانب في إطار الطرق السريعة للمعلومات.

١٠ - التنوع الثقافي: اقتناعا منا بأن الأصول الثقافية لا يمكن حصرها في بعدها الاقتصادي فقط، نؤكد حق دولنا وحكوماتنا في تحديد سياساتها الثقافية الخاصة بها ووسائل تنفيذها بحرية. ونعتزم تشجيع إنشاء أكبر تجمع ممكن لدعم هذا التنوع، وسنعمل على تعبئة جميع الحكومات لدعم هذا الهدف. وسيكون التنوع الثقافي وأي مسألة أخرى يدور حولها نقاش دولي يجب على الفرانكفونية أن تقدم فيه مساهمتها الخاصة، موضوع مشاورات داخل الجماعة الفرانكفونية، بتعبئة جميع الدول والحكومات الأعضاء فيها.

١١ - التعليم والتدريب: إننا عازمون على أن نقدم لشبابنا تعليما أساسيا يشمل المستويين الابتدائي والثانوي، بالإضافة إلى نظام جامعي فعال. ولتحقيق هذا الغرض، سننشد الدعم الكامل من المنظمات الدولية المختصة. وسنشجع استعمال التكنولوجيات الجديدة بغية تحديث نظمنا التعليمية. ونرحب باستنتاجات المنتدى الفرانكفوني المعني بالتدريب المهني والتقني الذي عقد في باماكو.

* * *

الفرانكفونية: طموح إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتضامنية

١٢ - التضامن الفرانكفوني: الفرانكفونية جسر يربط بين الشعوب، بين الشمال والجنوب. واستعمالنا لغة مشتركة ييسر التجارة والتبادل التجاري، والتعاون والمساعدة الإنمائية. وقد أبان مؤتمر موناكو لوزراء الاقتصاد والمالية عن روح هذا التضامن الذي نستلهم منه تعاوننا وإننا نرحب بنتائجه. وسنكثف جهودنا المشتركة لضمان تنفيذ توصياته.

١٣ - محفل للتعاون والتشاور: إدراكا منا للفوائد التي قد تدرها الإدارة السليمة للعولمة الاقتصادية، نؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز النظام المالي العالمي وتكييفه. وسنسعى إلى مواصلة تحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية. لكننا مدركون أيضا لخطر تخلف البلدان النامية عن مسيرة العولمة. ولذلك سنعمل على تيسير اندماج عدد كبير من بلداننا الأعضاء في النظام التجاري العالمي، في بيئة تساعد على تحقيق النمو العادل وتراعى فيها مصالح البشر أولا. وسنعزز التكامل والتعاون في المجال الاقتصادي على الصعيد الإقليمي. وسنشجع المجتمع الدولي على اتخاذ موقف إيجابي من المساعدة الإنمائية ومعالجة الديون، لا سيما فيما يتعلق بأقل البلدان نموا.

١٤ - مجتمع الإعلام: إن تطوير نظم المعلومات والاتصالات يفتح لبلداننا وللاقتصاد العالمي آفاقا جديدة شاسعة في مجال العمالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسنعزز تبادل المعارف ونقل المهارات في مجالي العلم والتكنولوجيا. وسندعم الجهود التي تبذلها المؤسسات الفرانكفونية فعلا في هذا المجال، وتوجيهها نحو الشباب بصورة خاصة، حتى نقدم لهم التدريب المهني والتقني الذي سييسر اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي.

* * *

١٥ - ونرحب بمشاركة الشباب في برامج الفرانكفونية وبإقامة حوار منتظم. وسندعو الشباب، على أساس تمثيلي، إلى المشاركة في تحديد مسار لأنشطتنا، كما سندعمهم وسنشجعهم على القيام بدورهم الكامل في ميدان التنمية.

١٦ - ونطلب إلى الأمين العام أن يواصل مهمته كمتحدث سياسي باسم الفرانكفونية وكمسؤول عن تعزيز التعاون الفرانكفوني المتعدد الأطراف، في الإطار الذي حدده الميثاق، وأن يعزز المشاورات التي تجرى مع سائر المنظمات الإقليمية والدولية.

١٧ - وسنعبئ جميع الموارد الضرورية لمواصلة مهام الفرانكفونية. وإننا بصدد اعتماد خطط عمل ستزود المنظمة الدولية للفرانكفونية بإطار ملائم لتحقيق أهدافنا.

المرفق الثاني

مشروع خطة العمل

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

ديباجة

قررنا أن نكرس هذه القمة للشباب لأننا نعتقد أن الشباب لا يمثلون فقط المستقبل بل يشكلون أيضا قوة يمكن، بل يجب، حشدها اليوم واشراكها في قراراتنا.

في كل مجال من مجالات العمل ذات الأولوية، نطلب إلى الجهات الفاعلة الرئيسية أن تولي اهتماما خاصا بالشباب وأن تدرج هذا الهدف في جميع أنشطتها.

أولا - محاور العمل ذات الأولوية

المحور رقم ١: توطيد السلم والديمقراطية وسيادة القانون

من المهام الأساسية للجماعة الفرانكفونية، المساهمة، في إطار الفرانكفونية، في تحقيق الطموحات العالمية إلى السلم والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وعلى حركتنا أن تساعد الفرانكفونيين على السير معا في هذا الطريق بتوحيد جهودها مع جهود المنظمات الدولية المختصة. ولإنجاز هذه المهمة ذات الأولوية، فإنه من المهم أن تتوفر للأمين العام الإمكانيات البشرية والمالية الضرورية التي حددتها الدول والحكومات.

١-١ تكثيف العمل من أجل السلم ودعم السكان المدنيين

١-١-١ دعم السلم

نؤكد من جديد أن السلم والأمن ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة. وأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية وسيادة القانون والحكم الجيد عوامل أساسية في منع نشوب النزاعات داخل البلدان وفيما بينها، وتسويتها. وينبغي أن نوجه تعاوننا بشأن هذه المواضيع، بوجه خاص، إلى الأطفال والنساء والمجتمع المدني عموما، مع التأكيد على العمل المشترك والمتعدد الأطراف.

ونلتزم بتعزيز التعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف التي لها دورها في منع نشوب النزاعات وتسويتها، لا سيما منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ودعم المبادرات الرامية إلى توطيد السلم في البلدان الفرانكفونية.

ونعرب عن ارتياحنا للإجراءات السياسية والدبلوماسية التي اتخذها الأمين العام منذ مؤتمر هانوي. وندعوه إلى مواصلة نشاطه من أجل صيانة السلم وتسوية الأزمات. وسنعزز وننظم الحوار بين الأمين العام وممثلينا من أجل إعداد مبادراته وتنفيذها في هذا المجال.

ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى وضع معاهدة سلم دائم وشامل في الشرق الأوسط في إطار تنشيط عملية مدريد على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام". ونؤكد من جديد تأييدنا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ الذي ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية الكامل والفوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية.

ونؤيد كذلك الجهود المبذولة من أجل تسوية النزاعات التي لا تزال قائمة في منطقة البحيرات الكبرى وفي منطقة البلقان، وذلك طبقا لقرارات الهيئات الدولية في هذا الشأن.

ونعرب عن ارتياحنا لاتفاق لوساكا الذي يشكل تقدما أساسيا في اتجاه إقامة سلم عادل وشامل في منطقة البحيرات الكبرى. وندعو جميع الأطراف وجميع الجهات الموقعة على الاتفاق إلى تطبيق كامل أحكامه. وندعم تطبيق هذا الاتفاق وندعو المجتمع الدولي إلى تيسير مهمة المصالحة هذه لا سيما من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولاحظنا مع الارتياح نجاح الحوار بين الأطراف التوغولية والذي أفضى إلى وضع اتفاق اطاري يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ونطلب إلى جميع الجهات الموقعة أن تنفذ كامل أحكام الاتفاق كما ندعو المجتمع الدولي، لا سيما البلدان الأوروبية، إلى أن تقدم المساعدة الضرورية إلى توغو لإنجاح هذه العملية.

ونعرب كذلك عن تأييدنا، في إطار تعاوننا المتعدد الأطراف، للعمليتين الجاريتين في النيجر وغينيا - بيساو وندعو إلى التقيد بالبرامج الزمنية للانتخابات بهدف إرساء الإجراءات الدستورية في هذين البلدين.

وأخيرا، نأمل في أن تتمكن جزر القمر بتنفيذها اتفاقات تانناريف من التقدم بسرعة على طريق السلم والديمقراطية والتنمية، وندعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه العملية.

٢-١-١ دعم أمن السكان المدنيين

نود المبادرة بأنشطة تخدم السلم والأمن الدوليين والسياسات الداعمة لحماية السكان المدنيين المتأثرين بالنزاعات المسلحة. ولوضع حد للضغوط النفسية والمادية التي يتعرض لها هؤلاء السكان في المناطق الخاضعة للاحتلال الأجنبي، نطلب إلى قوى الاحتلال احترام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والكف عن كل عمل يعرض حياة شباب للخطر. ونؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية على إدارة النزاعات

من دون اللجوء إلى العنف والتي يمكن أن تضمن أمن الأشخاص، وذلك عن طريق تنفيذ استراتيجيات مشتركة قائمة على منع نشوب النزاعات، واحترام الاتفاقات الدولية ووضع معايير جديدة، والقانون الإنساني، وكذلك تشجيع العملية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتجسيدا لإرادتنا المشتركة، فإننا نلتزم بتعزيز احترام اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل، والعمل بوجه خاص، من أجل وضع بروتوكول اختياري لهذه الاتفاقية، يتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد مبادرة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وكذلك تحالف المنظمات غير الحكومية الذي أنشئ لهذا الغرض، وذلك من أجل وضع حد لتجنيد الأطفال، كما سنعمل من أجل حماية الأطفال في عمليات تقديم المساعدة الإنسانية وحفظ السلام. وسنسعى كذلك إلى وضع بروتوكول اختياري آخر يتعلق ببيع الأطفال والاتجار بهم وبغاء الأطفال واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية.

ونكرر تأكيد تأييد اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي دخلت حيز النفاذ منذ أيار/ مايو ١٩٩٩. وسنعمل على ضمان أن تحظى بأكبر تأييد ممكن كما سنحرص على تطبيقها بالتعاون مع شركائنا والمنظمات غير الحكومية المعنية. وسندعم إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن وعلى برامج إزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام المضادة للأفراد.

وسنواصل توعية شعوبنا بالآثار الضارة للانتشار غير المقيد للأسلحة الصغيرة. وإننا نؤيد قرار الأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي بشأن جميع أشكال الاتجار غير المشروع بالأسلحة ونؤيد بوجه خاص إعلان غرب أفريقيا وقفا اختياريا لاستيراد الأسلحة الخفيفة وتصديرها وصنعها. ونوافق فضلا عن ذلك على المبادئ التي أعلنها الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وسنشجع على وضع صك دولي لمكافحة الصناعة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود.

ومن جهة أخرى، سنواصل دعم المحكمة الجنائية الدولية بشأن مسائل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والمطالبة بحصولها على جميع الضمانات الممكنة فيما يتعلق باستقلاليتها وفعاليتها. وندعو جميع الدول لكي تصبح أطرافا في قانون روما الأساسي المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ بهدف التعجيل بدخوله حيز النفاذ.

٢-١ تعميق عمليات الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون

١-٢-١ الثقافة الديمقراطية

سننظم في بداية عام ٢٠٠٠ منتدى دوليا عن حالة الممارسات والديمقراطيات والحقوق والحريات في المجموعة الفرانكفونية حتى نتمكن، بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف،

من تعميق التعاون والتشاور بشأن سيادة القانون والثقافة الديمقراطية. وسيكون هذا المنتدى مرحلة جديدة على طريق الحوار المتعلق بتعميق الديمقراطية واحترام الحريات. وسيسمح بإبراز المحاور الرئيسية وتجربتنا ووجهات نظرنا الخاصة التي سنؤكد عليها في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالديمقراطيات الجديدة والقائمة الذي سيعقد في بنن عام ٢٠٠٠.

وسنعزز جمع وتحليل البيانات القانونية والمؤسسية والسياسية بغرض دعم عمل الهيئات السياسية في المجموعة الفرانكفونية. ومهمة المراقبة هذه الموكلة إلى الوكالة الحكومية الدولية للمجموعة الفرانكفونية ستنفذ بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الوطنية والدولية، ومع المجتمع المدني من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية المختصة.

وسنواصل إيفاد بعثات مراقبة الانتخابات إلى الميدان كلما أمكن ذلك أو كان ضروريا، وذلك بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية. وستندرج هذه الأنشطة في إطار التعاون الطويل الأجل مع البلدان المعنية، سواء أكان ذلك في بداية المشاورات الانتخابية أو بعدها. وسنقدم المساعدة الضرورية لتنظيم المشاورات الانتخابية الديمقراطية، لا سيما في القطاع القانوني، كما سنقدم الدعم لمؤسسات الإشراف وللمجتمع المدني.

ونشجع جمعية البرلمانيين الناطقين بالفرنسية على مواصلة أنشطتها، لا سيما الحلقات الدراسية الموجهة للبرلمانيين وحلقات التدريب الموجهة للموظفين الناطقين بالفرنسية، ودعمها لدوائر التوثيق التابعة لبرلمانات الجنوب والمساعدة على إنشاء خدمات لإعداد محاضر المناقشات البرلمانية. وندعو هذه الجمعية إلى توعية الشباب بدور البرلمانات وأنشطتها.

وإذ نعرب عن اقتناعنا بأن الديمقراطية المحلية هي أحد شروط تعميق الديمقراطية في جميع المستويات، فإننا نحث الحكومات المحلية في دولنا الأعضاء على المشاركة في التعاون الفرانكفوني اللامركزي. وندعو الرابطة الدولية لعمد ومسؤولي العواصم والمدن الكبرى الناطقة جزئيا أو كليا بالفرنسية إلى مواصلة عملها في مجال حوسبة عمل البلديات والسجلات المدنية.

٢-٢-١ حقوق الإنسان

سنعمل على تعزيز حقوق الإنسان وضمان حماية هذه الحقوق، المدنية والسياسية، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن الحق في التنمية، في الحياة اليومية للأفراد. وتحقيقا لذلك، فإننا نشجع التصديق على الصكوك القانونية الدولية التي تنظم التزامات الدول في مجال إعمال هذه الحقوق، وتنفيذ تلك الصكوك. ونولي اهتماما خاصا بحقوق المرأة وحقوق الطفل وبتوعية الشباب بحقوق الإنسان.

ونطلب إلى الأمين العام أن يتعاون مع المنظمات الدولية المختصة لوضع تقرير عن حالة التصديقات على الصكوك القانونية الدولية الرئيسية وتنفيذها. ونشجع على تنفيذ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، الصادر في عام ١٩٩٨.

وسنقدم المساعدة التقنية للدول بناء على طلبها وذلك لمتابعة حوارها مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وكذلك لتنفيذ توصيات اللجان المنشأة بموجب المعاهدات.

وسنشارك بفاعلية في التحضير للمؤتمرات الدولية الكبرى في مجال حقوق الإنسان، لا سيما مؤتمر متابعة القمة الاجتماعية لكوبنهاغن في جنيف. وإننا نستعد أيضا للمؤتمر العالمي بشأن المرأة الذي سيعقد في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠ في نيويورك وذلك بعقد مؤتمر فرانكفوني عنوانه "المرأة والسلطة والتنمية" في لكسمبرغ في شباط/فبراير من العام نفسه.

٣-٢-١ سيادة القانون

نعلن تمسكنا باستقلال الجهاز القضائي وعزمنا على تعزيز نظم القضاء الوطنية وتشجيع نشر القانون.

ونؤكد بوجه خاص على دعم خطط العمل الوطنية لإصلاح العدالة مع الحرص على التأكيد على قضاء الأحداث بجميع مكوناته (سياسات إدماج الشباب ومقاومة جنوح الأحداث، وتنظيم قضاء الأحداث، والسياسات الوقائية في الجانب المتعلق بالعقوبات).

ونشجع مواءمة القوانين، لا سيما في إطار المعاهدة المتعلقة بمنظمة مواءمة القانون التجاري في أفريقيا.

ونقدم دعمنا لإنشاء شبكات فرانكفونية، لا سيما فيما يتعلق بالمحاكم الدستورية فضلا عن هيئات للرقابة والتنظيم والوساطة، ومكاتب لأمناء المظالم والسلطات العليا المسؤولة عن الشؤون السمعية والبصرية. وسنعمل على توسيع نطاق هذه الشبكات لتشمل مؤسسات أخرى.

وندعم إنشاء قواعد بيانات قانونية وقضائية على أساس تقييم منظم للبرنامج الجاري وتنشيطه النوعي.

المحور رقم ٢: تشجيع التنوع اللغوي والثقافي

٢-١- اللغة

٢-١-١ نجدد التزامنا بالدفاع عن استخدام اللغة الفرنسية في المنظمات والمحافل الدولية ونشجعه. ونقدم مساعدتنا لتدريب الدبلوماسيين على استعمال اللغة الفرنسية. وسنحرص على احترام تعدد اللغات واستخدام اللغة الفرنسية في هيئات توحيد المقاييس مثل الرابطة الفرنسية لتوحيد المقاييس والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وسندعم اشتراك الناطقين بالفرنسية في اجتماعات خبراء هذه الهيئات، والتعاون الدولي في مجال المصطلحات الفرنسية.

٢-١-٢ وندعو جميع الأطراف المنفذة الرئيسية والجماعة الفرانكفونية إلى زيادة تطوير برامجها من أجل دعم تعليم اللغة الفرنسية والتدريس بها، لا سيما في إطار التدريس بلغتين. ويجب تشجيع التدريب من بُعد على نطاق واسع والاستخدام المكثف للتكنولوجيات الجديدة في مجالي الاتصالات والإعلام، وكذلك تبادل البرامج اللغوية بين البلدان الناطقة بالفرنسية. ويجب، في هذا الإطار، أن تستند الفرانكفونية على برامج الدعم الحالية القائمة بالفعل، مثل مراكز تعليم القراءة والكتابة والنشاط الثقافي وبرنامج الإذاعات المحلية.

٢-١-٣ وفي قمة هانوي، قمنا بوضع خطة طوارئ لإحياء اللغة الفرنسية في المنظمات الدولية. ونود تعزيز هذه الخطة لزيادة إشراك الخبراء الفرانكفونيين الشباب العاملين في المناصب ذات التأثير المضاعف، وكذلك لدعم التنسيق ومشاركة المسؤولين الفرانكفونيين في المؤتمرات الدولية.

٢-١-٤ وسنواصل تشجيع اللغات الشريكة عن طريق تعزيز تنسيق السياسات الوطنية والترجمة من هذه اللغات وإليها. وفي هذا السياق، ندعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى مساواة اللغة الفرنسية باللغات الشريكة.

٢-٢ الثقافة

٢-٢-١ نعتقد أنه نظرا للسياق الحالي للعولمة فقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تساهم الفرانكفونية في تشجيع التنوع الثقافي واعتراف جميع الجهات الفاعلة به على الصعيد الدولي. ومن هذا المنظور، نرى أنه لا يجب أن تُعامل الأصول والخدمات الثقافية، بما في ذلك المواد السمعية والبصرية، التي تعكس الهويات الوطنية والإقليمية، كمجرد بضاعة، لا سيما في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وفضلا عن ذلك نؤكد من جديد أن من حق الدول والحكومات والمجتمعات المحلية عند الاقتضاء، أن تقرر بحرية سياستها الثقافية، لا سيما الوسائل والأدوات الضرورية لتنفيذها. وحتى تسود هذه الآراء، نرى أن من الضروري تعبئة المجتمعات المدنية على نحو متواصل ومنسق لمعالجة هذه القضايا وتشجيع إجراء مشاورات منظمة بين الدول الفرانكفونية بهدف تحديد مواقف مشتركة بشأن هذه المسائل، وأخيرا توعية جميع شركائنا غير الفرانكفونيين بأهمية تشجيع التنوع الثقافي في سياق العولمة.

٢-٢-٢ وللتعمق في بحث اشكالية العولمة فيما يتعلق بالتنوع الثقافي كما تعيشه الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة الفرانكفونية، وتقييم التحديات الأساسية التي شجع أخذها في الاعتبار الأطراف الموقعة على معاهدة نيامي في عام ١٩٧٠، نقرر كذلك، بعد مضي ١٠ سنوات على مؤتمر لياج تخصيص المؤتمر الوزاري لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لموضوع الثقافة.

٢-٢-٣ ولتعزيز الحوار بين الثقافات، فإننا نشجع المبادلات بين الفنانين، وبين الصناعات الثقافية، كما سنعمل على تيسير نشر أعمالهم. وسنقدم أيضا الدعم للتدريب على المهن والأعمال الثقافية. وسنقوم بإجراء تقييم متعمق لسوق الفنون والعروض الفنية في أفريقيا وجعلها نقطة إنطلاق نشر هذه المنتجات ومحفلا للتفاعل بين المؤسسات الثقافية والفنانين المحترفين.

وينبغي أن تتخذ الجماعة الفرانكفونية تدابير للمساعدة في تمويل مشاركة الفنانين في التظاهرات الثقافية بالمساهمة في إشعاع الإبداع الثقافي، كما ينبغي لها أن تواصل الأنشطة الجارية بتمويل من صندوق دعم الإنتاج السمعي البصري في الجنوب. وأخيرا ستساعد الجماعة الفرانكفونية أعمال التلفزيون والسينما في الجنوب، من خلال منتجاتها وحضورها في الأسواق الدولية الكبيرة ومهرجانات الأفلام الناطقة بالفرنسية.

٢-٢-٤ وندعو الوكالة الحكومية الدولية للفرانكفونية إلى بحث أهمية وجدوى إنشاء صندوق للاستثمار للصناعات الثقافية. ونطلب إليها أيضا تكثيف برنامج مراكز تعليم القراءة والكتابة والنشاط الثقافي بأن تنيط بها مهمة جديدة يكون محورها التنمية والتضامن.

٢-٣ وسائط الإعلام

٢-٣-١ نشجع القناة الخامسة (TV5) على أن تكون انعكاسا للتنوع الثقافي للجماعة الفرانكفونية، وأن تفسح مجالا أكبر للتعبير وتعزيز بث الصور من الجنوب في كامل شبكتها. ونرحب بالدينامية الجديدة للقناة الخامسة ونؤيد خطة العمل التي وضعها المؤتمر الأخير الذي عقده الوزراء المسؤولون عن القناة الخامسة، المعقود في بروكسل. وندعم الجهود الرامية إلى تطوير القناة الخامسة لأفريقيا ونشجع البلدان الأفريقية على تطويرها.

٢-٣-٢ وسنواصل بذل جهودنا لدعم تطوير وبث الصحافة المكتوبة بالفرنسية.

المحور رقم ٣: التعليم والتدريب

ندعم الدور المنوط بالمؤتمر من أجل المساهمة في صياغة وتقييم السياسات التعليمية في الدول والحكومات الأعضاء، وندعوها إلى توسيع نطاقها لتشمل جميع البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية.

ونطلب إلى الجهات المختصة المنفذة في الجماعة الفرانكفونية أن تسخر معارفها لخدمة الدول بهدف تيسير تعاون دولنا مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للاتحاد الأوروبي، التي أنيطت بها مهمة وضع برامج في مجال التعليم.

٣-١ التعليم الأساسي والتدريب المهني والتقني

إننا عازمون على أن نوفر للشباب تعليما ابتدائيا وثانويا وجامعيا ناجعا. ونحرص بصورة خاصة على تهيئة الظروف الكفيلة بحث الشباب على الإقبال على مختلف هذه الأنواع من التعليم.

ونحث الجهات المنفذة الفرانكفونية على تركيز أنشطتها، في مجالات محو الأمية والتعليم الأساسي والتدريب المهني والتقني، على الإعلام والتنسيق. ويفترض تحقيق هذا الهدف بصورة خاصة تعزيز مشاركة التعاون الفرانكفوني في جميع الأنشطة التي تنفذ في هذا القطاع وتطوير الشراكات بين المدرسين وإدارات التعليم والآباء والجماعات والمنظمات غير حكومية والجمعيات والجهات المنفذة الاقتصادية، والاجتماعية. ونطلب إلى الوكالة الحكومية الدولية للجماعة الفرانكفونية أن تضطلع بمتابعة اجتماعات باماكو بشأن التدريب المهني والتقني باعتبارها من الأولويات.

ونؤيد وضع سياسة في مجال النشر يمكن أن تضمن ظهور مصانع لإنتاج الكتب المدرسية في بلدان الجنوب.

٣-٢ التعليم العالي والبحث

في مجال التعليم العالي، ندعو إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز الاعتراف المتبادل بالشهادات، وتنقل الطلبة والباحثين، وخطة الطوارئ للجامعات الأفريقية، والبحث، والمؤسسات الجامعية الفرانكفونية وكذلك الإعلام العلمي والتقني والإقبال على التكنولوجيات الجديدة في مجالي الإعلام والاتصالات.

ونأمل في تعزيز جامعة سينغور في الاسكندرية وافتتاحها لإقامة شراكات جديدة.

ونثني على الأمين العام لشروعه في عملية التقييم الخارجي بإجرائه تقييم للوكالة الجامعية للجماعة الفرانكفونية نظرا للأهمية الأساسية التي يكتسيها تعاوننا متعدد الأطراف في مجالي التعليم العالي والبحث. ويبرز هذا التقييم الشامل، الذي يجري بعد فترة ١٠ سنوات من النمو القوي الذي شهدته الوكالة، مواطن القوة ومواطن الضعف فيها، كما يؤكد على ضرورة تعبئتها في إطار متعدد الأطراف.

ونفوض الأمين العام ليقوم، بتعاون وثيق مع المجلس الدائم للجماعة الفرانكفونية، بإجراء استطلاع لاتجاهات التعاون الجامعي المتعدد الأطراف في المدى المتوسط، مع إيلاء أهمية خاصة للمناطق ولخصائص الأنشطة.

وسيُفضي هذا الاستعراض إلى صياغة مقترحات لإصلاح الهياكل المكلفة بإعداد التعاون الجامعي المتعدد الأطراف وتنفيذه. وسيهدف بصورة خاصة إلى تحديد الأولويات والاستراتيجيات بشكل أفضل وإلى تدعيم الآليات الإدارية والمالية، وتحسين آليات تقييم ومتابعة البرامج. وسيستند إلى أعمال التقييم التي اضطلعت بها الوكالة الجامعية للجماعة الفرانكفونية وإلى حوار مع الوكالة نفسها.

وسيعرض مشروع الإصلاح على المؤتمر الوزاري القادم للجماعة الفرانكفونية لاعتماده وتطبيقه ابتداء من عام ٢٠٠٠.

المحور رقم ٤: التعاون الاقتصادي

٤-١ التشاور

اعتمد مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية للجماعة الفرانكفونية، الذي انعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٩ بموناكو، إعلانا سيوجه عمل مختلف الجهات المنفذة والجهات الفرانكفونية الفاعلة في مجال التعاون الاقتصادي على ثلاثة مستويات: الدول والحكومات، والمؤسسات، والموارد البشرية.

وقررنا تعزيز التشاور الفرانكفوني سواء داخل المنظمات المتعددة الأطراف أو تمهيدا لانعقاد المؤتمرات الدولية التي تكتسي أهمية خاصة.

وسنتمكن بفضل هذا التشاور السياسي والتقني من تبادل المعلومات وتعزيزه حتى نتمكن من التوصل إلى مقترحات مشتركة.

وفي هذا الصدد، اتفقنا على أن نتشاور تمهيدا لجولة المفاوضات القادمة لمنظمة التجارة العالمية وعلى امتداد كامل فترة هذه الجولة.

وحرصا منا على تشجيع التكامل الإقليمي الذي يجري تحقيقه، نؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية لاقتصادات الدول والحكومات الأعضاء وتنمية المبادلات داخل الأقاليم وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية ومواءمة القواعد القانونية المطبقة على الحياة الاقتصادية.

وسنواصل جهودنا لمحاربة الفقر. وسنسعى لإقناع المجتمع الدولي باعتماد نهج أكثر عدالة فيما يتعلق بمسألة الدين، لا سيما دين البلدان الأقل نموا.

٤-٢ مساعدة التجارة والاستثمار

ندعو الجهات المنفذة الفرانكفونية إلى تطوير نشاطها الاقتصادي في المجالات التي تتيح فيها خبرتهم قيمة مضافة حقيقية للبلدان الأعضاء: الإعلام، والتدريب، والمساعدة على الاندماج في النظام

الاقتصادي العالمي. وعلى الجماعة الفرانكفونية أيضا أن تطور مختلف أشكال التعاون: التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي.

ومن هذا المنطلق، نوافق على المشاريع التالية ونطلب تنفيذها خلال فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠:

- إنشاء آلية فرانكفونية للإعلام الاقتصادي تهدف أساسا إلى إرشاد الجهات الفاعلة الاقتصادية نحو إمكانيات الاستثمار؛

- إنشاء شبكة مؤسسات تدريبية في مجال التجارة الدولية؛

- إنشاء صندوق لإدماج البلدان الأقل نموا في النظام الاقتصادي العالمي ومشاركتهم الكاملة فيه.

٤-٣ المساعدة لتنمية الأعمال الحرة

ونذكر، من جهة أخرى، بدعمنا العمل الذي تقوم به الجماعة الفرانكفونية لإنشاء الأعمال الحرة وتنميتها ودعمها وإقامة الشراكات معها، لا سيما في الجنوب وفي اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وينبغي أن يتم هذا الدعم بصورة خاصة عن طريق تشجيع عمليات نقل التكنولوجيات، والتدريب التقني وتيسير الحصول على الائتمان، لا سيما بفضل مواصلة تنفيذ برامج تعبئة الادخار المحلي.

ونوافق على تعزيز البرامج الهادفة إلى تشجيع زيادة اقتحام الجماعة الفرانكفونية مجالي التكنولوجيات الجديدة والصناعات الثقافية.

وندعو الوكالة الحكومية الدولية والجهات المنفذة إلى إدراج برامجها الاقتصادية في الإطار الذي حدده مؤتمر موناكو وإلى السعي دوما إلى التشاور والتعاون بفعالية مع المنظمات الدولية المتخصصة.

٤-٤ المساعدة من أجل التنمية المستدامة

نجدد دعمنا للأعمال التي تقوم بها الوكالة الحكومية الدولية من خلال معهد الطاقة والبيئة التابع لها، لا سيما لضمان حضور فعال للجماعة الفرانكفونية في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية في مجال البيئة.

وفي مجال الطاقة ينبغي مواصلة الجهود، لبناء قدرات محلية للتحكم في تنمية نظم الطاقة الوطنية وإدارتها.

المحور رقم ٥: التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات

٥-١ الصندوق الفرانكفوني للطرق السريعة للمعلومات

برهن الصندوق الفرانكفوني للطرق السريعة للمعلومات، الذي أنشئ في أعقاب مؤتمر موريال ومؤتمر قمة هانوي، عن فعاليته إذ يجمع في آن واحد بين المرونة والصرامة في الإدارة. ونظرا للنجاح الذي حققه الصندوق والخبرة التي اكتسبها، نطلب تعزيز إمكانيات هذا البرنامج الأولوي، لا سيما بزيادة عدد البلدان المساهمة وتشجيع الدول والحكومات على تقديم مساهمات غير مقيدة للصندوق الفرانكفوني للطرق السريعة للمعلومات.

وينبغي أن يشدد الصندوق الفرانكفوني للطرق السريعة للمعلومات، عند اعتماد معاييره، على إنتاج ونشر مواد باللغة الفرنسية في القطاعات المعترف بأولويتها في الجماعة الفرانكفونية. وسيخصص جزء من الصندوق للمبادرات والمشاريع المقدمة من الشباب ولصالحهم.

٥-٢ الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة للاتصالات والمعلومات

ينبغي تسهيل الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة للاتصالات والمعلومات، لا سيما من الإنترنت. ولهذا الغرض، ستعتمد الجماعة الفرانكفونية على هياكل قائمة لإنشاء نقاط وصول الى الإنترنت لرفع حجم المبادلات بين جميع شركاء الجماعة الفرانكفونية.

٥-٣ التدريب وتطوير المواضيع

ينبغي أن تبذل الجهات المنفذة الفرانكفونية جهودا كبيرة لتوعية وتدريب المستعملين الجدد لتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات. وينبغي أيضا للجهات المنفذة الفرانكفونية أن تدعم مبادرات تطوير المواضيع باللغة الفرنسية المتاحة على نطاق واسع لمستعملي اللغة الفرنسية ولغير مستعمليها.

ثانيا - الشباب

جرى حوار مثمر في مونكتون بين رؤساء الدول والحكومات من جهة وممثلين للشباب الفرانكفوني من جهة أخرى. وتم إثراء هذا الحوار بعقد عدة مشاورات وطنية ومتعددة الأطراف منها مشاورات باماكو وجنيف وشيباغان - واغادوغو . ومن توصيات الشباب التي تمخضت عنها هذه الاجتماعات المسبقة، نورد ما يلي: ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على الجماعة الفرانكفونية بزيادة التشاور مع الشباب ومشاركتهم، ودعم الإدماج الاجتماعي والمهني، وتشجيع التنقل، وتسهيل الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة.

ولذلك، ندعو الأمين العام إلى تكثيف التعاون بين مؤتمر وزراء الشباب والرياضة للبلدان الناطقة بالفرنسية والوكالة الحكومية الدولية والجهات المنفذة الأخرى وكذلك مع المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الشباب. ونعتبر مؤتمر وزراء الشباب والرياضة للبلدان الناطقة بالفرنسية مصدرا مرجعيا واستشاريا في مجال الدعم المتعدد الأطراف لسياسات الشباب.

١ - التشاور مع الشباب ومشاركتهم

نعتزم مواصلة حوار الجماعة الفرانكفونية مع الشباب بالأسلوب الذي شرعنا به فيه. ومن الممكن تعزيزه بإنشاء شبكة افتراضية ولكن كذلك من خلال آليات للتشاور بين المنظمات الممثلة للشباب. وسنشجع أيضا تعزيز التشاور مع الشباب، لا سيما عن طريق إنشاء موقع للشباب يشتمل على قاعدة بيانات بشأن برامج "الشباب" المتوفرة لدى المؤسسات الدولية والجهات المانحة وكذلك على المستوى الوطني.

ونعلق أهمية كبيرة على مراعاة التمثيل الحقيقي للشباب في الحوار بين الشباب ومؤسسات الجماعة الفرانكفونية. ولهذه الغاية بوجه خاص، نشجع جميع البلدان على إنشاء هياكل تمثيلية للشباب. ونود أن تكون آليات التشاور هذه مرنة وفي متناول السكان.

٢ - الادماج الاجتماعي والمهني

لدعم الادماج الاجتماعي والمهني للشباب، لا سيما عن طريقة التدريب، ندعو الوكالة الحكومية الدولية للجماعة الفرانكفونية ومؤتمر وزراء الشباب والرياضة للبلدان الناطقة بالفرنسية الى تعزيز صندوق إدماج الشباب. ونؤكد من جديد الغاية من الإدماج الاجتماعي والاقتصادي ومن الاستفادة من برامج خلق فرص العمل بتنسيق وثيق مع السياسات الوطنية والمتعددة الأطراف التي تخدم مصلحة الشباب. وسيهدف هذا الصندوق، في جملة أمور، إلى تبادل المعلومات بشأن مختلف التجارب الفرانكفونية في مجال الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب ودراستها.

وكذلك، نرحب بالمبادرات التي تشجع الشباب على التعبير سواء على المستوى الجماعي أو الفردي. وسندعم إنتاج ونشر أنشطة الشباب الفنية والثقافية والرياضية.

٣ - التنقل

نشجع تنقل الشباب في البلدان الفرانكفونية من خلال برامج للتبادل الثقافي وفيما بين المدارس وفيما بين الجامعات وتبادل المتدربين والمهنيين. وسيتمكن الشباب من خلال هذا التنقل في البلدان الفرانكفونية من إدراك تنوعها وغناها ومن الإطلاع أكثر على الفرص التي تتيحها الجماعة الفرانكفونية وبالتالي من تحسين مشاركتهم فيها.

ونقرر وضع برنامج لدعم تنقل الشبان الفرانكفوني، تحت رعاية الوكالة الدولية للجماعة الفرانكفونية، وبمشاركة مؤتمر وزراء الشباب والرياضة للبلدان الناطقة بالفرنسية. وسيعزز برنامج التنقل هذا البرامج القائمة في هذا المجال، كما سيزيد الفرص الممنوحة في مجال تنقل الشباب دون أن يشكل تكرارا للأنشطة الجارية.

٤ - التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات

نشجع استفادة الشباب من التكنولوجيات الجديدة التي لا غنى لهم عنها لمواجهة تحديات الألفية القادمة. ويجب علينا تيسير التحكم في هذه التكنولوجيات وتبادل الخبرات، واستخدامها في أكبر عدد من التطبيقات الممكنة على الصعيد المدرسي ولكن كذلك كأداة للتشاور ووسيلة للعمل والتبادل والتعاون.

ولتحقيق هذه الغاية، نسعى إلى زيادة تعزيز صندوق الطرق السريعة للمعلومات في أوساط الشباب الفرانكفوني وبالتالي زيادة تيسير استفادتهم منه. وسنخصص جزءا من صندوق الطرق السريعة للمعلومات للمبادرات والمشاريع المقدمة من الشبان ولصالحهم.

ثالثا - تجديد الوسائل والمناهج

ندعو المؤسسات والجهات التنفيذية في الجماعة الفرانكفونية إلى الشروع بعزم في عملية تجديد أسلوب عملها التي لا بد منها والتي ستُكسب الإطار المؤسسي المتفق عليه في هانوي فعالية كاملة.

ونرحب بجهود التجديد التي بذلتها الوكالة الحكومية الدولية للجماعة الفرانكفونية والتي تشكل أول مرحلة في هذه العملية.

ونطلب من مؤسسات الجماعة الفرانكفونية والجهات المنفذة أن تقوم بتنسيق أنشطتها وبترشيد مناهج عملها عن طريق ترتيب الأهداف حسب الأولوية والبحث عن الشراكات واختيار أساليب ملائمة للتعاون وتعميم تقييم البرامج.

١ - ترتيب الأهداف حسب الأولوية

على الجماعة الفرانكفونية أن تركز عملها على قطاعات ذات أولوية وأن تخصص لها موارد مالية وبشرية كافية توفرها الجهات المنفذة الفرانكفونية وتتأتى من المساهمات الخارجية المحتملة. وهذه هي القطاعات التي للجماعة الفرانكفونية فيها ميزة نسبية هامة مقارنة مع نظم التعاون الأخرى وأن تنفذ فيها البرامج التي تحظى بقدر كاف من الدعم.

وفي هذا الصدد، نطلب أن تؤخذ دائما برامج التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في الاعتبار عند إعداد الأنشطة التي يعتزم تنفيذها.

٢ - البحث عن الشراكات

ستعزز قدرة الجماعة الفرانكفونية على الاجتذاب من خلال برامجها، بتوثيق علاقاتها مع الوكالات الثنائية والمنظمات الدولية المختصة والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومة والجمعيات والنقابات والمؤسسات الخاصة.

ونطلب أن تقوم كل جهة منفذة بإعداد خطة محددة للبحث عن الشركات.

٣ - اختيار أساليب التعاون

حددنا أربعة أساليب للتعاون ينبغي أن ترجع إليها مؤسسات الجماعة الفرانكفونية والجهات المنفذة الفرانكفونية لمواءمة أنشطتها، وهي كالتالي:

٣-١ الإعلام المتبادل والطوعي الذي يساعد الدول والحكومات الفرانكفونية على تحديد الخيارات التي تستند إليها في وضع سياساتها الوطنية، وهذا ما يبرر إنشاء قواعد بيانات كفيلة بتوفير العناصر المرجعية وعناصر المقارنة.

٣-٢ التنسيق بين الدول والحكومات الفرانكفونية لمواءمة السياسات الوطنية والبحث عن المواقف المشتركة في القطاعات التي لا يمكن للبرمجة وحدها أن توفر فيها الجواب المناسب.

ويمكن أن يستند هذا التنسيق إلى تنظيم ندوات ومؤتمرات مواضيعية كما كان الشأن في باماكو وموناكو أو أن يتخذ شكل اجتماعات تحضيرية أو اجتماعات لتبادل وجهات النظر قبل بدء المفاوضات الدولية الهامة وخلالها كما تم ذلك خلال تحضير مؤتمر قمة ريو في عام ١٩٩٢ ومناقشات الاتفاقية المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية.

٣-٣ تعبئة الموارد المالية الخارجية التي ستمكن الجماعة الفرانكفونية من تعزيز برامجها أو تقديم الدعم لأعضائها لتحديد المشاريع الكفيلة بالاستفادة من تمويل كبار المانحين الدوليين.

٣-٤ البرمجة المقتصرة على المجالات التي للجماعة الفرانكفونية فيها قيمة مضافة حقيقية، وينبغي أن تكون مقترنة بالتحكم في التكاليف وفي آليات لاتخاذ القرارات، شفافة وفعالة. كما ينبغي أن تراعي معايير التقسيم الإقليمي وتعددية الأطراف والتآزر.

وينبغي تعزيز دور الدول والحكومات في المؤسسات، لا سيما في لجان المجلس الدائم التي من المقرر أن تكون موضع دراسة متعمقة، شأنها شأن لجان البرامج. وينبغي مواصلة الجهود من أجل خفض النفقات التشغيلية للجهات المنفذة لصالح النفقات الفعلية على البرمجة.

وينبغي، كلما أمكن، الاستعانة في البرمجة، بآليات من قبيل الصندوق الفرانكفوني للطرق السريعة للمعلومات الذي ثبتت فعاليته سواء بالنسبة لإدارة الموارد المالية أو تعبئتها. وينبغي أخيرا أن تندرج البرامج في إطار زمني محدد.

٤ - تقييم الجهات المنفذة والبرامج

بعد الانتهاء من تقييم الوكالة الجامعية للجماعة الفرانكفونية، نأمل في توسيع هذه العملية لتشمل مجموع الجهات الفاعلة والبرامج في الجماعة الفرانكفونية. ونطلب لهذه الغاية أن تدرج الموارد الضرورية في ميزانية كل برنامج جديد وأن تقوم الجهات المنفذة ببحث دقيق للبرامج التي تديرها.

ونؤيد الأمين العام للمنظمة الدولية للجماعة الفرانكفونية في القيام بالتقييم الخارجي للجهات المنفذة المستفيدة من تمويل الصندوق المتعدد الأطراف الوحيد. وندعوها إلى المشاركة بعزم في عملية دؤوبة لتعزيز التعاون الفرانكفوني المتعدد الأطراف. ومن شأن تبادل وجهات النظر أن يساهم في تحسين أداء الجهات المنفذة في مجالات اختصاصها ولا سيما في المواءمة بين الأهداف المحددة لها، وقدراتها التنفيذية والوسائل المالية المخصصة لها.

* * *

وتشكل هذه الخطة، بالنسبة لفترة السنتين القادمة، إطارا للتعاون الفرانكفوني المتعدد الأطراف. ونطلب إلى الأمين العام، المسؤول عن تنشيط هذا التعاون، أن يحرص على مواءمة برامج الجماعة الفرانكفونية وأنشطتها.

- - - - -